محطة ديمقراطيه فريدة في اليمن

مهدي عبدالله محمد السباعي

■ بعد التجربة الديمقراطيه الرائعة والفريدة التي خاضتها اليمن وشهد لها المراقبون من مختلف أرجاء العالم، والتي سارت بنجاح سواء الانتخابات الرئاسية أو المحلية وبشفافية ووضوح وسلامة في الإجراءات القانونية التي رافقت سير عملية الاقتراع يوم الأربعاء الـ٢٠من سبتمبر ٢٠٠٦م في عموم الدوائر والمراكز الانتخابية في مختلف محافظات الجمهورية، مما جعل المراقبين الدوليين والمحليين يشيدون بذلك المستوى الايجابي في أداء اللجان الانتخابية التي عملت بشكل محايد وفقاً لقانون الانتخابات.

ومن اجل مستقبل جديد لليمن السعيد: قال الشعب نعم لـ(علي عبدالله صالح)، القائد الوحدوي والتاريخي باني نهضة اليمن الحديث لإكمال مشوار البناء والحداثة.. وقد كان من الطبيعي والمنطقي أن تفرز العملية الانتخابية طرفاً حائزاً على ثقة الشعب وطرفاً آخر لم ينلها، وهي نتائج طبيعية بحكم مقدمتها، فالمؤتمر الشعبي العام نال تلك الثقة الكبيرة، اعتماداً على رصيده الوطني بما قدمه، وبما انجزه على الواقع من بناء وتنمية ووفاء للوطن الحبيب، فيما اكتفى الآخرون بإزجاء اللغو الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

ان نتيجة الانتخابات الصادرة يوم ٢٣ سبتمبر المنصرم والتي أعطت القائد الرمز اكثر من ٧٧٪ من الأصوات تمثل "انتصارا لليمن، لأنها جرت بطريقة وصفها المراقبون الدوليون بأنها انتخابات جيدة استوفت المعايير الدولية في النزاهة والحرية وأنها تمثل نصراً لليمن «وتشكل أنموذجاً» في منطقة الشرق الأوسط.

فاليوم أصبح من حقنا المباهاة بتجربتنا الانتخابية والديمقراطية، ومن حقّ كلّ مواطن يمني الاعتزاز بمؤسس الديمقراطية والوحدة اليمنية فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية، فاليمن لم تحقّق نصراً لنفسها - فقط - بل انتصرت للديمقراطية وللمجتمع الدولي الذي وضع ثقته باليمن وراهن عليها، ولكل القوى السياسية الوطنية التي كانت جزءاً مشاركاً بقوة في هذا العرس الديمقراطي.. لأنها هي أيضاً منتصرة.

وتجسيداً للنهج الديمقراطي للمؤتمر.. فقد أقرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام تطبيق الآلية الديمقراطية والاحتكام الى صندوق الاقتراع في انتخاب امناء عموم المجالس المحلية في المحافظات والمديريات وذلك تجسيداً للنهج الديمقراطي الذي التزم به المؤتمر الشعبي العام في مختلف تكويناته القيادية او القاعدية.. وهو ما تم تطبيقه بالفعل في اختيار مرشحيه للمجالس المحلية واستطاع من خلال هذه الآلية الديمقراطية تحقيق الفوز الكبير في الانتخابات ونيل ثقة الشعب العظيم لتأسيس مستقبل اليمن الجديد..

فهنيئاً لفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح القائد الحكيم للشعب العظيم بثقة الشعب التي نالها لتأسيس مستقبل اليمن الجديد.. وهنيئاً للشعب اليمني الأصيل على الوعي الديمقراطي الذي أظهره وأثبته من جديد في يوم ٢٠ سبتمبر المنصرم بتدافعه بوعي منقطع النظير رجالاً ونساء شيباً وشباباً إلى مراكز الاقتراع في كل الدوائر الانتخابية على امتداد مساحة الوطن من اقصاه إلى أقصاه لينتخب بملء إرادته الحرة رئيساً للجمهورية للمرحلة القادمة وممثليه في المجالس المحلية للمحافظات والمديريات.

* رئيس فرع المؤتمر بمدينة حيدر آباد الهندية..

بوضوح

الدنماركيون مجدداً..!!

ابن النيل

■ يبدو ان مالم يعتذر عنه بابا الفاتيكان من نبش متعمد في ذاكرة الحقد والكراهية واستدعاء غير مبرر لمقولات معادية للاسلام والمسلمين.. تنتسب إلى قرون بعيدة من الزمن، إنما قد أعاد مجدداً فتح شهية الدنماركيين لاستعادة لياقتهم العنصرية في التطاول على شخص نبينا الكريم صلوات الله وسلامه عليه.

ويبدو- وبما لايدع مجالاً للشك أو التشكيك- أنها الحملة المنظمة ضد كل ماهو إسلامي، وقد دخلت مرحلتها الأكثر وضوحاً.

فمنذ أن أطلق مايسترو ما اصطلح على تسميته بالنظام الكوني الجديد صافرته المشئومة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، إيذاناً بإلصاق تهمة الارهاب بالاسلام دون غيره من الرسالات السماوية الأخرى، واصفاً المسلمين بعدها بالفاشست، ووتائر تلك الحملة اللا إنسانية واللا أخلاقية السافرة تتصاعد حيناً بعد حين، في تناغم سيمفوني بغيض بين دعاتها وعازفيها، ممن يتبادلون الأدوار مع بعضهم البعض، كلٌ بقدر ما يختزنه في أعماق أعماقه من أحقاد دفينة، وما تجود به عنصريته الشريرة من مفردات التطاول على خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم.

فمن حماقة نشر الرسوم المسيئة إياها قبل اقل من عام، على صفحات واحدة من الصحف الدنماركية الشاذة، تحت ذريعة أنها حرية الرأي والتعبير، ومن ثم.. إعادة نشرها في صحف نرويجية مشبوهة ومماثلة، إلى تورط بابا الفاتيكان فيما ورد على لسانه بدعوى الاقتباس، في سياق محاضرته الدورية الشهيرة.

ومن انسياق صحيفة فرنسية كبرى بحجم «لوفيجارو» في ذات الاتجاه، عبر نشرها تبجحات الفيلسوف الفرنسي الضال «روبرت ريديكير» تحت عنوان: «في مواجهة الترويع الاسلامي ماذا يفعل العالم الحر» محذراً أقرانه الاوروبيين فيها من مغبة رضوخ دول أوروبا لما اسماه ديكتاتورية الاسلام، باعتباره العدو المعاصر للغرب المتقدم بعد تراجع الشيوعية على حد زعمه، إلى تبني واحدة من القنوات التلفزيونية الدنماركية وقاحة تنظيم مسابقة تنافسية مستحدثة، يتبارى المشاركون فيها في استعراض بذاءاتهم الكاريكاتورية، وتبيان مدى قدرتهم على ابتداع أساليبهم المبتذلة والرخيصة في فن التطاول على الاسلام والمسلمين.

فماذا نحن فاعلون..؟!، هذا هو السؤال، وإلى حديث آخر..

مشاريع سمكية مدعومة من الدول المانحة بمنأى عن اشراك مركز بحوث علوم البحار

الاعتداء على حرم مركز تربية الأحياء البحرية في البريقة من بعض المستثمرين يهدد بفقدان المركز لوظيفته الاقتصادية والبحثية

مدير مركز بحوث علوم البحار في عدن:

■ من منا لم يعرف القيمة الاقتصادية والبحثية العظيمة لمركز بحوث علوم البحار ومركز تربية الأحياء البحرية والجمبري بعدن كأهم مركزين بحثيين على مستوى اليمن.. والمستوى الإقليمي وفي منطقة الشرق الأوسط!!

المركزان يستفيقان بعد فترة نوم طويلة بسبب تراكم رياح الاهمال، وتعود لهما الحياة من جديد في ظل القيادة الجديدة..

أحمد حسن عقربي

استحداث شبكة انترنت ترتبط بالباحثين وكل منهم يطّلع على المعلومة السمكية في مكتبه

● تتجه انظار واهتمام الباحثين السمكيين والمستثمرين في الأحياء البحرية هذه الأيام نحو أولويات المهام الحالية التي يتوخاها مركز أبحاث علوم البحار بعد فترة من الركود واليأس الذي ساد باحثيه بسبب شحة الأدوات المختبرية وتآكلها وغياب إجراء الأعمال البحثية بسبب عدم وجود القارب البحثي الذي يعتمد عليه الباحثون في إجراء بحوثهم الميدانية وفحص عيناتها في المختبر الفقير من الأجهزة التقنية الحديثة إلى جانب انقطاع الباحثين عن متابعة الجديد في علم الأسماك والأحياء البحرية ومستجداتها بسبب انقطاع المنح الدراسية وشحة مكتبة المركز من الإصدارات والكتب والنشرات والمجلات العلمية وعدم اهتمام الجهات المعنية لدور المركز، كمرجعية استشارية عند التوقيع على الاتفاقيات التي تُبرم مع الشركات الأجنبية لاستثمار الأحياء البحرية بهدف الاستخدام والاستثمار الأمثل لثروتنا السمكية حتى لاتتعرض للاستنزاف أو المخالفات القانونية.

وضع بائس!!

● وأمام هذا الوضع البائس وقفت القيادة الجديدة والتي تحملت على عاتقها إعادة الحياة للمركز والثقة للباحثين، وتتجه انظار واهتمام الباحثين لأولويات برنامج التفعيل والإصلاح الإداري والمالي والبحثي الذي يتبناه الدكتور أسامه الماس مدير عام مركز أبحاث علوم البحار الذي تم تعيينه مؤخراً لانتشال المركز من وضعيته الحالية وليعيد له مجده كأحد المراكز البحثية العريقة والمشهود له بالتميز البحثي النظري والميداني على الصعيد اليمني والإقليمي وعلى مستوى الشرق الأوسط بشهادة كبار علماء الأسماك الأجانب ا لذين زاروا المعهد واطلعوا على نشاطه من خلال المشاريع السمكية التي تمولها الدول المانحة لبلادنا.. وتلك الأولويات التي ركز عليها د/ أسامة الماس وأهمها تقييم العمل البحثي في المركز لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي إلى جانب تقييم البرامج البحثية حيث أوضح الدكتور ان المركز حالياً هو بصدد خلق قاعدة بيانات وإدخال كل المعلومات البايلوجية والاحصائية وتحديد مواقع الاصطياد.. مشيراً: لايمكن ان نفعل المركز إذا اعتمدنا فقط على ميزانية الدولة لكن نحن الآن يجب ان نعتمد على أنفسنا ونعرف متى يتم الاستغلال الأمثل للموارد السمكية، وتفعيل المركز يجب ان يكون في إطار الإمكانات.. والتفعيل لايمكن ان يتم إلاّ من خلال العمل على تنظيم العمل الاحصائي في مناطق الانزال السمكي والعمل كذلك على إيجاد آلية عمل لتنظيم هذا العمل والذي تدخل في إطاره الطلوع على القوارب التجارية لاستمرارية أخذ المعلومات البايلوجية والاحصائية عبر المسح البحري على قوارب الاصطياد في مناطق الاصطياد لجميع الأحياء البحرية..

ومضى يقول: أيضاً حل هذا الاشكال مرتبط بالاستفادة المثلى من وجود الرقابة والتفتيش على الاصطياد وخلق علاقة مستمرة بين المركز والرقابة والتفتيش والزيارات.

ماذا عن الرؤى الجديدة؟

● وحول ما إذا كانت هناك رؤى جديدة للرفع من شأن مركز أبحاث علوم البحار قال الدكتور اسامه الماس مدير عام المركز: لدينا حالياً رؤى مشتركة بين المركز وقيادات إدارة الرقابة والتفتيش في العاصمة صنعاء تنفيذاً لتوجيهات المهندس حمود الصغير وزير الثروة السمكية وهو باحث في علم الفلك ويدرك أهمية البحث العلمي ودوره واستدل الدكتور بهذا الاهتمام من قبل الأخ الوزير هو انه قد سعى وطلب من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان يتحول مركز أبحاث علوم البحار إلى هيئة لتمكين المركز من توسيع مهامه والحصول على الدعم إلى جانب ربطه ببرامج مشتركة مع دول الجوار وهذا يعكس وعيه لأهمية دور البحث العلمي.

وأضاف: إن ما تشمله جوانب التطوير للمركز لتفعيل دوره مستقبلاً هو أننا سنقوم بإدارة وتنظيم عملية الاصطياد من خلال نظام الكمبيوتر، إلى جانب تقييم كل ما تم عمله من أبحاث من أعوام السبعينيات وما احتوته من معلومات بيولوجية عن أطوال وأوزان الثروة السمكية وسيتم إدخالها في قاعدة البيانات، مؤكداً القول: إننا إذا لم نُقيم تلك البحوث والدراسات السابقة لم نستطع ان نوفر برامج تستوعب احتياجاتنا.

لأول مرة في تاريخ المركز تم دراسة اصطياد الحبار!!

● وفي سياق التفعيل لنشاط مركز أبحاث علوم البحار أفاد الدكتور اسامه الماس وعلامات التفاؤل تنبلج بجلاء على وجهه قائلاً: هل تصدق يا أخي انه لأول مرة في تاريخ المركز قمنا بتعيين مدير لهذا المركز وبتعاون الزملاء الباحثين الذين بعضهم يمكنني أن أصفهم بالعلماء المشهود لهم بالبحوث العلمية والخبرة الطويلة الناجحة والكفؤة، أن نقوم بدراسة الاصطياد التقليدي للحبار، وهاهم اليوم إذا ما خرجتم وزرتم للتأكد من هذه الخطوة الجديرة بالاهتمام سترون باحثي المركز منتشرين زرافات ووحدانا في مناطق ساحلية مختلفة مثل عدن، فقم، عمرات، رأس العارة، وفي المكلا والشحر وقصيعر وضبوط وحصوين، وبئر علي في شبوة وفي جميع مناطق الانزال المختلفة على امتداد سواحلنا اليمنية متداركاً القول: ان الهدف من هذا الانتشار للباحثين هو دراسة تكاثر الحبار ومعرفة تأثير الاصطياد أو علاقة الاصطياد التقليدي بالحبار إذ تأتي هذه الخطوة المشتركة بين المركز والوزارة في اعقاب الإجراءات الصائبة والحكيمة لقيادة الوزارة بابعاد قوارب الاصطياد التجارة من مناطق الاصطياد التقليدي لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية ولمحاربة الفقر، إذ ان برنامج دراسة الاصطياد التقليدي سيستمر من أغسطس حتى نوفمبر وهو موسم الاصطياد التقليدي للحبار.

رؤية قيادة المركز في تطويره هل تواجه عقبات؟!

● في سياق رده على سؤالنا عن رؤيتهم ا لمستقبلية لتطوير المركز والصعوبات التي يواجهونها قال الدكتور اسامة الماس: الآن نحن بصدد إعادة تأهيل مراكز تربية الأحياء البحرية في البريقة الذي أقيم في عام ١٩٨٨م من خلال إيجاد ميزانية تشغيل وصيانة لهذا المركز الذي أُنشئ بغرض العمل على تربية الجمبري وهو مشروع تجارب اختباري علمي يجب ان نفتخر به في بلادنا كونه المركز الوحيد في الجمهورية إلاّ أننا للأسف نعاني حالياً من ابتلاع الأرض حرم هذا المركز البحثي ومن التوسعات الاستثمارية العشوائية داخل هذا المركز البحثي ذي الفائدة الاقتصادية باعتباره حقل تجارب لأسماك الجمبري المرغوب عالمياً.. واستدل بمثال من الواقع حينما زار عدن قريباً وفد من وزارة الأسماك المغربية برئاسة وزير وزارة الأسماك المغربي الذي زار مركز تربية الأحياء البحرية في البريقة واندهش من إمكانية المركز قائلاً: إنها ثروة اقتصادية هائلة لكنه في الوقت نفسه اندهش بحسرة حينما رأى امامه منشآت بناء لبعض المستثمرين في حرم المركز تبعث بخصوصية هذا المركز والتي ستؤدي إلى تعطيل وظيفة هذا المركز البحثي الاقتصادي المهم إذ يعتبر حرم المركز المعتدى عليه أحد المداميك الأساسية لاكتمال وظيفة هذا المركز للقيام بدوره البحثي والاقتصادي المهم.

● وزير الأسماك المغربي:

مركز تربية الأحياء البحرية في عدن جوهرة نادرة في الشرق الأوسط

مطلوب معالجة الاعتداء على حرم المركز

● وفي رده على سؤالنا عن طبيعة الإجراءات البحثية التي اتخذتها قيادة مركز أبحاث علوم البحار الذي يشرف على مركز تربية الأحياء البحرية المعتدى عليه..

قال الأخ الدكتور أسامه الماس الذي أوضح أنه قد وجه مذكرة بخصوص هذا الاعتداء على حرم المركز البحثي الوحيد في اليمن إلى وزير الأشغال العامة الحالي الذي بدوره تجاوب ووجه رسالة إلى الأخ مدير عام مكتب أشغال عدن الحالي، وحالياً، بحسب قول الدكتور الماس: إنه يتم النظر في المعالجات لإيقاف هذا الاعتداء ولكن مازال الأمر كما هو عليه علماً بأن هذا المركز يحتضن ٧ باحثين و١٦ فنياً و٧ حرفيين و٨ إداريين..

ومواصلة لحديثه عن المشاريع المستقبلية قال الأخ مدير عام مركز أبحاث علوم البحار: نعمل جاهدين حالياً على فتح مركز للغوص وللسباحة البيئية إلى جانب أننا الآن نُرتب لإجراء عمل تجارب لاستزراع خيار البحر في أحواض مراكز تربية الأحياء البحرية، وخصوصاً مثل هذه المراكز البحثية توفر نتائج بحثية غير عادية وتُعد من المراكز الإقليمية البحثية القليلة المتميزة على صعيد المنطقة والشرق الأوسط والمنطقة العربية وتحتضن هذه المعاهد بما فيها مركز أبحاث علوم البحار وهي جميعها تابعة له حوالي ١٠٩ باحثين و٢٧ فنياً و٣٠ إدارياً.

المركز مرجعية لمشاريع القطاع الخاص

● عن مساهمة المركز البحثي في تقديمه للخدمات والاستشارات للقطاع الخاص قال الدكتور اسامه الماس: نحن الآن نسعى جاهدين لخلق بحوث نوعية لاجتذاب القطاع الخاص والمستثمرين في استثمارات سمكية نوعية، وهناك الكثير من البحوث العلمية التي تم فيها استخلاص مواد طبية من الأحياء البحرية والمخلفات السمكية بهدف دعم ا ستمرارية بحوثنا العلمية، وخلافاً للمنحنى السابق الذي كنا نعتمد فيه فقط على دعم البحوث من ميزانية الدولة وهي شحيحة جداً لايمكن ان تفي بالغرض والهدف الذي أنشئت من أجله تلك المراكز البحثية لانعاش التنمية ومثل هذه الميزانية الشحيحة لايمكن ولايستطيع المركز شراء معدات ومستلزمات البحوث العلمية لمواكبة التطور العلمي التكنولوجي ولذلك يجب على الدولة التعامل بشكل مختلف مع المراكز البحثية باعتبارها مراكز تستطيع إقامة استثمارات قائمة على أساس علمي صحيح والمحافظة على الثروة السمكية والاستغلال الأمثل لهذه الثروة.

وأضاف أنه منذ أن تم تعيين القيادة الجديدة لمركز أبحاث علوم البحار في شهر يونيو المنصرم من هذا العام تم لأول مرة في تاريخ المركز من إعداد دراسة بحثية للاصطياد التقليدي للحبار وأول مرة كذلك يتم صيانة مبنى المركز من ميزانيته الشحيحة حيث شملت الصيانة قاعات المحاضرات وإعادة الحياة لحديقة الباحثين وصيانة قاعة المختبرات، وأضاف: انه لأول مرة منذ يوليو من العام الحالي تم إدخال الانترنت وتخصيص غرفة للانترنت مرتبطة بشبكة جميع مكاتب المركز كما تجرى حالياً الاستعدادات لإقامة مكتبة الكترونية من خلال إدخال جميع المراجع والدراسات السابقة والاحصاءات والمعلومات البيولوجية التي سيتم إدخالها في قاعدة بيانات تأتي إلى الباحث وهو في مكتبه من خلال هذه المكتبة الالكترونية وهذا سيساعد الباحث على بقائه في مكتبه والمعلومة تأتيه إلى مكتبه للاطلاع المستمر لساعات طويلة ينكب فيها على قراءة مختلف المراجع للأحياء البحرية وبيئتها الطبيعية مُعيداً إلى الأذهان ان قيادة المركز وباحثيه بذلوا جهوداً مشكورة على جمع الكثير من المراجع والدراسات والبحوث السابقة وإدخالها في الكمبيوتر وخلق مكتبة الكترونية متطورة والآن نحن بصدد عمل شبكة في كل مكتب إضافة إلى المكتبة الالكترونية.

لماذا يستثنى مركز بحوث علوم البحار من تنفيذ المشاريع المتقدمة من الدول المانحة؟

● وحول مدى تمتين العلاقة بين المركز وباحثيه مع الجهات المعنية التي تتبنى تنفيذ المشاريع البيئية والسمكية المدعومة من الجهات المانحة حيث عبر الدكتور أسامه الماس مدير عام مركز أبحاث علوم البحار في عدن عن امتعاضه من عدم إشراك المركز في الإعداد والدراسات والاستشارات عند قيام المشاريع البيئية ذات العلاقة بالاحياء البحرية فغالباً تلجأ بعض الجهات المعنية بتنفيذ هذه المشاريع إلى اشخاص هم بمنأى عن التنسيق والتعاون مع الجهة المعنية والمتخصصة بتنفيذ هذه المشاريع فتلجأ تلك الجهات إلى أشخاص أخرين غير معنيين بخصوصية مضامين هذه المشاريع البيئية خصوصاً في مجالات الأحياء البحرية والتنوع الحيوي..

وطالب الجهات المنفذه للبرامج والمشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي الإسلامي أو المنبثقة من الاتفاقيات الدولية خلق علاقات مباشرة مع الجهات المختصة للاستفادة المثلى من المخصصات المرصودة لهذه البرامج والمشاريع وضرب مثال على ذلك بأن الطبيب لايمكن ان يكون طياراً وبحسب المثل الشعبي: «يُعطى الخبز لخبازه» وتساءل قائلاً: لماذا لايكون هناك تنسيق بين الجهات المنفذة والجهات المختصة حتى يكون المستفيد هو الوطن واقتصاده؟..

وعبّر في ختام حديثه عن شكره وتقديره لوزير الأشغال العامة والأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن اللذين لم يألوا جهداً في متابعة منع الاعتداء على حرم مركز تربية الأحياء البحرية.